

رُسم بما هو آت :

شادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ القسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ٢ "البوليس" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٣٩٠.٣٦ ج (تسعة وثلاثون ألفاً وستة وثلاثون جنيهاً) للاغذية اللازمة للجندين الذين سيستخدمون بدلاً من المتطوعين .

يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من ميزانية الفرع المذكور .

شادة ٢ - لكل وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٢ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢) .

محمد عبد المنعم

بإمر لوصى العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

عبد الجليل إبراهيم العمري سليمان حافظ محمد حبيب لواء (أ.ح)

رُسم بقانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن تحديد مخصصات الملك ومخصصات البيت المالك ومرتبات هيئة الوصاية

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٦ من الدستور ؛

لعمل المرسوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن تحديد مخصصات الملك ومخصصات البيت المالك ومرتبات هيئة الوصاية ؛

لعمل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

رُسم بقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رُسم بما هو آت :

شادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ٢ "البوليس" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٥٥,٠٠٠ ج (خمسة وخمسون ألف جنيه) لتدعيم الشبكة اللاسلكية بالوايس وتوسيعها

يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفر المتوقع في الباب الأول من ميزانية نفس الفرع

شادة ٢ - لكل وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٢ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بإمر لوصى العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء  
عبد الجليل إبراهيم العمري سليمان حافظ محمد حبيب لواء (أ.ح)

رُسم بقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛